العلاقات الاقتصادية الروسية – التركية بين التنافس والتقارب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

Russian-Turkish economic relations: between competition and rapprochement the post-era War Cold:

الباحث:عمر سالم داود

مكان العمل: تدريسي في رئاسة جامعة كركوك مركز حوار الأديان والسّلم المجتمعيّ

Researcher: Omar Salem Daoud

Work: Lecturer at the University of Kirkuk Presidency, Center for Interfaith Dialogue and Community Peace

omarsalim@uokirkuk.edu.iq

العلاقات الاقتصادية الروسية – التركية بين التنافس والتقارب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

مقدمة:

شهدت خارطة العلاقات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 تحولات جوهرية، لم تكن منطقة أوراسيا والشرق الأوسط بمنأى عنها. وفي قلب هذه التحولات، برزت العلاقة بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية كواحدة من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيداً وتشابكاً. فبينما يمتلك الطرفان إرثاً تاريخياً طويلاً من التنافس القيصري-العثماني، إلا أن مقتضيات "الواقعية السياسية" في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرضت عليهما نمطاً فريداً من التفاعل يجمع بين التنافس ال(Compartmentalization؛ حيث نجحت أنقرة وموسكو في بناء شراكات اقتصادية عميقة في مجالات الطاقة، والتجارة، والتصنيع العسكري، بالرغم من وجود تضارب حاد في المصالح والتوجهات حيال أزمات إقليمية كبرى مثل الأزمة السورية، والنزاع في القوقاز) قره باغ(، وصولاً إلى الحرب في أوكرانيا.جيوسياسي المحموم والتعاون الاقتصادي الاستراتيجي. تكمن خصوصية هذه العلاقة في قدرة البلدين على تبني سياسة "الفصل بين الملفات"

Compartmentalization؛ حيث نجحت أنقرة وموسكو في بناء شراكات اقتصادية عميقة في مجالات الطاقة، والتجارة، والتصنيع العسكري، بالرغم من وجود تضارب حاد في المصالح والتوجهات حيال أزمات إقليمية كبرى مثل الأزمة السورية، والنزاع في القوقاز) قره باغ(، وصولاً إلى الحرب في أوكرانيا.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيداً في النظام الدولي المعاصر، حيث يقدم دراسة تحليلية لنموذج "الاعتماد المتبادل الحذر" بين قوتين إقليميتين (روسيا وتركيا) نجحتا في صياغة معادلة استثنائية تفصل بين الخلافات الجيوسياسية الحادة في ملفات كبرى كالأزمة السورية والحرب الأوكرانية، وبين المصالح الاقتصادية الحيوية التي وصلت إلى مرحلة الاندماج الاستراتيجي في قطاعات الطاقة والنووي والدفاع. وتبرز القيمة العلمية للبحث في رصده للتحول الوظيفي لتركيا كـ "جسر اقتصادي" ومنصة لتداول الغاز الروسي (Energy Hub) في ظل نظام العقوبات الغربية الصارم، مما يجعله مختبراً حقيقياً لاختبار قدرة البراغماتية الاقتصادية على كبح جماح الصدام العسكري المباشر وتوفير بدائل استراتيجية للدول الطامحة للاستقلال عن القطبية الأحادية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة "البراغماتية" بين روسيا وتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واستكشاف قدرة البلدين على بناء شراكة اقتصادية استراتيجية (تتمحور حول أمن الطاقة، التبادل التجاري، والسياحة) رغم وجود

تنافس جيوسياسي حاد في ملفات إقليمية معقدة، وذلك من خلال دراسة سياسة "فصل الملفات" التي تهدف إلى تعظيم المصالح المتبادلة وتقليل الاعتماد على الغرب، وصولاً إلى استشراف مستقبل هذا التوازن القائم بين التعاون والصدام.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في حالة "التناقض الصارخ" بين طموحات التقارب الاقتصادي الاستراتيجي وتضارب المصالح الجيوسياسية، حيث يطرح البحث تساؤلاً جوهرياً حول مدى قدرة المصالح التجارية ومشاريع الطاقة الكبرى (مثل السيل التركي ومفاعل آق قويو) على الصمود كضمانة لاستقرار العلاقات في مواجهة الصدامات العسكرية والسياسية المباشرة في ساحات مثل سوريا وليبيا وأوكرانيا، ومحاولة فهم ما إذا كان هذا "التعاون التنافسي" يمثل نموذجاً مستداماً للشراكة أم أنه مجرد تكتيك مرحلي تفرضه الضغوط الغربية المشتركة على كلا البلدين ،

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى يمكن للمصالح الاقتصادية المشتركة ومشاريع الطاقة الاستراتيجية أن تعمل ككابح للتنافس الجيوسياسي بين روسيا وتركيا، وهل تضمن هذه التبعية المتبادلة استدامة الشراكة بينهما في ظل الأزمات الإقليمية المتزايدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟"

الاسئلة الفرعية:

-1ما هي التحولات الجذرية التي طرأت على العلاقات الاقتصادية بين موسكو وأنقرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟

-2كيف تساهم مشاريع الطاقة (مثل "السيل التركي" ومفاعل "آق قويو") في تعميق الاعتماد المتبادل وتقليص فرص الصدام العسكري المباشر؟

-3ما هو دور الضغوط الغربية والعقوبات الدولية في دفع البلدين نحو تقارب اقتصادي "اضطراري" ؟

الدراسات السابقة:

- دراسة للباحث باسل الحاج جاسم، بعنوان : "العلاقات التركية الروسية: من سياق التنافس إلى آفاق الشراكة ، تتناول هذه الدراسة بالتفصيل حادثة إسقاط الطائرة عام 2015 وكيف أن العقوبات الاقتصادية الروسية (توقف السياحة، حظر الاستيراد، تجميد المشاريع) أجبرت أنقرة على تقديم الاعتذار وإعادة صياغة علاقتها مع موسكو، مما يؤكد فرضية "الاقتصاد كأداة ضغط سياسي".

-2دراسة للباحث : عماد قدورة ، بعنوان أزمة العلاقات التركية - الروسية: حدود الجغرافيا السياسية والاقتصاد ، نشر مجلة "سياسات عربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وهي دراسة أكاديمية محكمة تتناول بدقة كيف يمثل الاقتصاد (خاصة الغاز الطبيعي) كابحاً يمنع القطيعة السياسية بين البلدين.

-3دراسة للباحث فارس احمد ابو علبة ، بعنوان "السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا: سوريا نموذجاً (2011-2018)".تبحث الدراسة في كيف استطاعت تركيا الحفاظ على شعرة معاوية مع روسيا في الملف السوري رغم وقوفهما على طرفي نقيض (دعم المعارضة مقابل دعم النظام.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات الإحصائية والوقائع الاقتصادية المتعلقة بالتبادل التجاري ومشاريع الطاقة وتحليل دلالاتها، مع الاسترشاد بمبادئ المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية لتفسير تغليب "المصلحة البراغماتية" على الخلافات الأيديولوجية والجيوسياسية.

المبحث الأول: الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات (1991 – 2026):

اتسمت العلاقات الروسية التركية بجذور تاريخية مثقلة بالعداء الجيوسياسي، حيث خاضت الإمبراطوريتان العثمانية والقيصرية سلسلة من الحروب التي تجاوزت الـ 12 مواجهة كبرى، كان محركها الأساسي رغبة روسيا في كسر طوق الجغرافيا والوصول إلى المياه الدافئة والمضائق التركية (البوسفور والدردنيل)؛ ومع طي صفحة الحرب الباردة عام 1991، دخلت هذه العلاقة منعطفاً حرجاً اتسم بـ"إعادة التموضع الاستراتيجي"، حيث واجهت روسيا الاتحادية ارتدادات انكماش نفوذها في محيطها القريب، بينما اندفعت تركيا—مدفوعة بهويتها القومية—نحو القوقاز وآسيا الوسطى لملء الفراغ الجيوسياسي الناجم عن التفكك السوفيتي، مما أدى في البداية إلى حالة من "التوجس الصدامي". إلا أن نضوج الرؤية السياسية في موسكو وأنقرة مع مطلع القرن الحادي والعشرين حوّل هذا التنافس التقليدي إلى "شراكة براغماتية حذرة"، فرضتها التحولات البنيوية في النظام الدولي والحاجة المتبادلة لتقليل الارتهان للغرب ،

لتتحول الطاقة والتجارة من مجرد قطاعات تعاونية إلى "شبكة أمان" اقتصادية متداخلة قادرة على امتصاص الصدمات السياسية، وإعادة صياغة العلاقة من صراع صفري إلى إدارة مشتركة للمصالح في فضاء أوراسيا المضطرب[1].

-1تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي على الأمن القومي التركي.

أسهمت وتيرة سباق التسلح المحمومة في استنزاف الموارد الهيكلية للاقتصاد السوفيتي، مما دفع القيادة السياسية بزعامة ميخائيل غورباتشوف [2]نحو تبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية. بيد أن هذه المحاولات لم تفضِ إلا إلى تعميق حدة الأزمات السوسيواقتصادية؛ فعلى الصعيد الاجتماعي، أدى تبني مبدأ تحرير النظام السياسي إلى انفتاح المجتمع السوفيتي على النموذج الغربي الذي قُدم بوصفه رمزاً للرفاه والحداثة. وقد حفّز هذا الانفتاح المجتمعات في جمهوريات الأطراف، جنباً إلى جنب مع تيارات عريضة من النخبة والمثقفين الروس، نحو تشكيل معارضة ديمقراطية سعت لتقويض النظام الشمولي وإعادة صياغة الواقع السوفيتي بما يتماشى مع معايير الليبرالية الغربية[3].

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شرع الاتحاد السوفيتي في تبني آليات اقتصاد السوق الرأسمالي، انطلاقاً من فرضية مفادها أن سياسات التحرير المالي وخصخصة الأصول العامة ستؤدي بالضرورة إلى ظهور فاعلين اقتصاديين قادرين على إرساء دعائم المؤسسات السوقية وتعزيز سيادة القانون. ومع ذلك، أفضت هذه التحولات الهيكلية المتسارعة إلى نتائج عكسية؛ حيث استغلت النخب البيروقراطية (أو ما عُرف بالولغارشيا الناشئة) نفوذها للسيطرة على موارد الدولة ومفاصلها الاقتصادية. وقد ترتب على ذلك حدوث حالة من الركود الاقتصادي الحاد (الكساد)، وتفشي الفساد الإداري،

[1]باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية :من التأزم إلى التنسيق الضروري ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ،2016 ، ، ص 4-5.

[2]ميخائيل غورباتشوف (1931–2022) أحد أبرز رجال الدولة في التاريخ السوفيتي، حيث شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي (1985–1991)وأول رئيس للاتحاد السوفيتي .(1990–1991) وُلد غورباتشوف في آذار 1931 بقرية بريفولنوي، وأتمَّ تعليمه الجامعي في جامعة موسكو عام .1955 استهل مساره المهني في منظمة شباب) ستافربول كراي (عام 1958 ضمن جهاز الدعاية، ليتدرج لاحقاً في المناصب القيادية وصولاً إلى رتبة السكرتير الأول عام .1960 وبحلول عام1962 ، انتقل إلى الإدارة التنظيمية للحزب، وهي محطة محورية منحتُه صلاحيات واسعة في إدارة الكوادر البشرية) النومينكلاتورا (من حيث الترقية والعزل، مما عزز من نفوذه التنظيمي.انضم غورباتشوف إلى المكتب السياسي كعضو مرشح في عام1979 ، ثم نال العضوية الكاملة عام .1982 وخلال هذه الفترة، برز كخبير في الشؤون الزراعية، وهو ما تجسد في زيارته الاستطلاعية لكندا عام 1983 التي استمرت عشرة أيام، اطلع خلالها على النماذج الغربية في الإنتاج والتسويق والتعليم .ومع توليه الأمانة العامة للحزب عام1985 ، دشّن مرحلة جديدة من الإصلاحات الهيكلية، تضمنت انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى خفض التصعيد مع المعسكر الغربي، بالتوازي مع حملة تطهير إداري داخل مفاصل الدولة، معتبراً أن" التحول الديمقراطي "يمثل الركيزة الأساسية لعملية التحديث الاقتصادي الشاملةللمزيد ينظر: محررو مجلة تايم، ميخائيل جورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة قدمها ستروب تالبوت .دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر .، دمشق،1990،ص .

[3] Zubok, Valdislav M... Collapse the fall of the Soviet Union. Yale university press, New Haven. 1921. P، 280

مما أسهم في نهاية المطاف في تقويض التماسك الهيكلي للدولة وتسريع وتيرة التفكك السياسي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي[4].

أحدثت الفترة الوجيزة الممتدة بين تشرين الثاني 1989 وكانون الأول 1991 تحولاً جذرياً في بنية النظام الدولي؛ حيث مثّل سقوط جدار برلين وتفكك المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي إعلاناً فعلياً لنهاية نظام القطبية الثنائية الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبناءً على ذلك، أعيد رسم الحدود الجيوسياسية وفق اعتبارات جديدة طغت فيها الهويات الإثنية والانتماءات الدينية على الأيديولوجيا السياسية والنزعة الجمعية التي كانت تفرضها الحرب الباردة. وفي هذا السياق، كانت تركيا من أبرز القوى الإقليمية المتأثرة بهذا التحول الهيكلي، حيث وجدت نفسها في بؤرة محيط جغرافي غير مستقر تعصف به النزاعات العرقية، مما فرض عليها تحدياً مزدوجاً يتمثل في إعادة تعريف هويتها الاستراتيجية وتحديد مكانتها الجديدة ضمن نظام دولي قيد التشكل[5].

بناءً على السمات الاستراتيجية والجيوسياسية الفريدة التي تتمتع بها تركيا، برزت كشريك حيوي لا غنى عنه بالنسبة لروسيا الاتحادية، لاسيما في ظل مساعي الأخيرة للحفاظ على مكانتها كمورد رئيسي للطاقة (النفط والغاز) إلى الأسواق الأوروبية؛ وهو ما فرض على موسكو ضرورة كسب التأييد التركي لتأمين خطوط الإمداد. وفي المقابل، وجدت تركيا في التقارب مع روسيا ركيزة أساسية لترسيخ توجهات سياستها الخارجية الجديدة الساعية نحو التعددية الإقليمية. وبناءً على هذه المصالح المتبادلة، اتجهت العلاقات الثنائية نحو نموذج "التعاون متعدد الأبعاد"، والذي تم مأسسته فعلياً بتوقيع "اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون" عام 1992، لتكون الحجر الأساس في صياغة مرحلة جديدة من التفاعلات الرسمية بين البلدين[6].

- بروز معضلة "الأمن المتبادل" (الأكراد مقابل القوقاز):

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى نشوء فراغ استراتيجي في منطقة القوقاز، اتسم باضطرابات بنيوية وأزمات اقتصادية حادة، مما حوّل المنطقة إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، برزت تركيا كأحد أكثر الفاعلين اندفاعاً لملء هذا الفراغ، مستندةً إلى مرتكزات تاريخية وإثنية؛ حيث سعت أنقرة إلى تصدير 'النموذج التركي' القائم على توليفة الدولة العلمانية الديمقراطية ذات الجذور الإسلامية، كبديل سياسي لشعوب المنطقة. وقد انعكس هذا الطموح في سياسة خارجية نشطة تهدف إلى إحياء الروابط القومية، تجسدت في المسارعة بالاعتراف باستقلال جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، وتكثيف الزيارات الدبلوماسية، وتقديم حزم الدعم الاقتصادي والمؤسساتي.

وتجلت هذه التوجهات في الخطاب السياسي التركي آنذاك؛ إذ صرّح رئيس الوزراء سليمان ديميريل[7] بطموح بلاده لتزعم 'عالم تركي' يمتد جغرافياً من بحر الأدرياتيك وصولاً إلى سور الصين العظيم، وهي الرؤية التي تمت مأسستها عبر عقد القمم الدورية للدول الناطقة بالتركية وتأسيس بنك التنمية التركي لتقديم المعونات المالية. وفي ذات الإطار

---

[4] Govella, Kristi. Aggaewal, Vindo K. (2012). Responding to a Resurgent Russia: Russian Policy and Responses from the European Union and the United States. Springer publishers. New York.2012. p3

[5] Gunay, Cengiz in Daniel S. Hamilton and Kristina Spohr. Exiting the Cold War. Entering a New World. Transatlantic Leadership Network. Washington. D.C. 2019. P, 461

[6] Seker, Burak Sakir. (2023). Turkish Russian relations from the cold war to 2002. as the beginning of current relation. The academic elegance Journal. vol. 11. No. 24.2023. p131

[7] سليمان ديميريل (1924–2015) أحد أبرز أعمدة السياسة التركية في القرن العشرين، حيث تولى رئاسة الجمهورية التركية كمنصب تاسع لرؤسائها(1993–2000) ، وذلك عقب مسيرة حافلة ترأس خلالها مجلس الوزراء لمدة ناهزت الاثني عشر عاماً عبر فترات متفرقة .تكتسب تجربة ديميريل أهميتها من كونه فاعلاً رئيسياً في مسار التحول الديمقراطي التركي، حيث تبنى رؤية سياسية حذرة تقوم على التدرج المؤسساتي؛ إذ كان يرى أن الاستقرار يكمن في تطوير كفاءة مؤسسات الدولة وتحديث ممارساتها الإدارية، محذراً من الاندفاع نحو الحلول السياسية المتسارعة التي قد تفضي إلى الاستقطاب المجتمعي بدلاً من الوحدة الوطنية .وبناءً على ذلك، اعتبر ديميريل أن بناء دولة المؤسسات هو النموذج الأكثر فعالية الذي يمكن لتركيا من خلاله تقديم مساهمة حقيقية في تعزيز قيم الديمقراطية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ,للمزيد ينظر:
Goksel, Nigar. (2005). Turkey and democratization in the middle east a top exclusive interview with Suleyman Demeril. Turkish policy quarterly. vol 4. No.4. 2005, p13

الاستراتيجي، أكد الرئيس تورجوت أوزال[8] في ديسمبر 1991 على حتمية صعود تركيا كـ 'قوة عظمى' إقليمية، معتبراً أن هذا الدور ليس مجرد خيار وطني، بل هو استحقاق تفرضه التحولات الدولية ومطالب البيئة الخارجية من تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[9].

حظيت السياسة الخارجية التركية في أوراسيا بدعمٍ استراتيجي من الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث رأت واشنطن في 'النموذج التركي'—بأبعاده العلمانية والديمقراطية—منظومةً مثالية للإحلال في الفراغ المؤسساتي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد استهدفت الرؤية الأمريكية توظيف الدور التركي كحائط صد جيوسياسي يحول دون تمدد الحركات الإسلامية الراديكالية أو نفوذ القوى الإقليمية المنافسة كإيران والسعودية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا الإطار، سارعت أنقرة إلى تبني سياسة اعتراف دبلوماسي مبكر باستقلال هذه الجمهوريات، بما في ذلك الشيشان، مع تقديم وعود بدعم شامل لبناء كياناتها الوطنية الجديدة[10].

في المقابل، قوبلت هذه التحركات بتوجسٍ روسي حاد؛ إذ اعتبر الكرملين التغلغل التركي في القوقاز تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي ومحفزاً لنزعات الانفصال لدى القوميات الإسلامية في شمال القوقاز. وأدى هذا التعارض في المصالح إلى بروز صراع المحاور بين موسكو وأنقرة، والذي تجسد في انتهاج سياسة 'التدخل المتبادل' في الشؤون الداخلية؛ حيث نشطت تركيا في دعم الملف الشيشاني، بينما ردت روسيا بتفعيل الورقة الكردية عبر تقديم تسهيلات لحزب العمال الكردستاني (PKK)[11] ذي التوجهات الماركسية اللينينية، لخلق حالة من التوازن القائم على الضغوط الأمنية المتبادلة[12].

شكّلت زيارة رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد"[13] إلى موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 الانعطافة التاريخية الأبرز في مسار العلاقات الثنائية، حيث تم الانتقال من منطق "العداء الجيوسياسي" إلى "البراغماتية الأمنية" عبر توقيع بروتوكول تعاون لمكافحة الإرهاب، وقد أرسى هذا الاتفاق قواعد "مقايضة استراتيجية" كبرى وضعت حداً لسنوات من حرب الوكالات؛ فبموجبه التزمت أنقرة بتقويض النشاط السياسي واللوجستي للمقاتلين

---

[8] تورجوت أوزال :(1927–1993) سياسي ورجل دولة تركي بارز، شغل منصب رئيس الوزراء (1983–1989) ثم أصبح الرئيس الثامن للجمهورية التركية .(1989–1993) يُعتبر مهندس الانفتاح الاقتصادي التركي، حيث نقل البلاد من" اقتصاد موجه "إلى" اقتصاد السوق الحر ."تميزت حقبته بتبني عقيدة سياسية تُعرف بـ" العثمانية الجديدة"، والتي سعت إلى استعادة نفوذ تركيا في مناطق نفوذ الدولة العثمانية سابقاً) البلقان، القوقاز، وآسيا الوسطى .(كان أوزال أول من تنبأ ببروز" القرن التركي "بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ودفع باتجاه بناء علاقات استراتيجية وثيقة مع الجمهوريات التركية المستقلة حديثاً، مع الحفاظ على علاقة قوية مع الغرب، مما جعل تركيا في عهده لاعباً إقليمياً مؤثراً يتجاوز حدودها الجغرافية التقليدية. للمزيد ينظر:الحاج جاسم، باسل، العلاقات الروسية-التركية: من التأزم إلى التنسيق الضروري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2016،. ص 6.

[9] جراهان فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2009، ص185

[10] سعد عبد المجيد ، " اهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز . " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٨ ، القاهرة ، تشرين الأول، 1991، ، ص188

[11] حزب العمال الكردستاني :(PKK) هو تنظيم سياسي وعسكري كردي ذو توجهات ماركسية-لينينية، تأسس في أواخر السبعينيات بقيادة عبد الله أوجلان .خاض الحزب صراعاً مسلحاً ضد الدولة التركية منذ عام 1984 بهدف نيل حكم ذاتي أو الاستقلال في جنوب شرق تركيا .خلال فترة التسعينيات، أصبح الحزب" ورقة ضغط "استراتيجية في يد روسيا الاتحادية؛ حيث سمحت موسكو لعناصره بالنشاط السياسي وتنظيم المؤتمرات على أراضيها، وذلك رداً على الدعم التركي للمقاتلين الشيشان، مما جعل الحزب جزءاً من معادلة" التدخل المتبادل "في الشؤون الداخلية بين أنقرة وموسكو.للمزيد ينظر: باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية: من التأزم إلى التنسيق الضروري.ص 12 -11

[12] جراهان فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009، ص180

[13] بولنت أجاويد :(1925–2006) سياسي، وشاعر، وصحفي تركي، تولى منصب رئيس الوزراء في تركيا لأربع فترات متفرقة بين عامي 1974 و .2002عُرف بتوجهاته اليسارية الديمقراطية ولقب بـ" قارة أوجلان) "الرجل الأسمر .(تكتسب شخصيته أهمية خاصة في البحث لكونه مهندس" الواقعية السياسية "في العلاقات مع موسكو؛ فخلال رئاسته الأخيرة للحكومة(2002–1999) ، قاد عملية التهدئة الأمنية مع روسيا عبر توقيع بروتوكول مكافحة الإرهاب عام1999 ، مفضلاً المصالح الاقتصادية وتأمين موارد الطاقة على الصراعات الأيديولوجية والجيوسياسية في القوقاز.للمزيد ينظر: باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية: من التأزم إلى التنسيق الضروري، ص14

الشيشان فوق أراضيها، وتفكيك شبكات التمويل التابعة لجمعيات القوقاز في تركيا، مع الإقرار الرسمي بأن الملف الشيشاني يُعد شأناً سيادياً داخلياً لروسيا الاتحادية[14].

وفي المقابل، استجابت موسكو للمطلب الأمني التركي الملحّ عبر سحب غطائها السياسي عن حزب العمال الكردستاني (PKK)، وتصنيفه كمنظمة إرهابية، ومنع رموزه من اتخاذ موسكو منطلقاً لنشاطهم الإعلامي أو التنظيمي. ولم تكن هذه المقايضة مجرد ترتيبات أمنية عابرة، بل كانت تمهيداً ضرورياً، لتدشين مشروعات الطاقة الكبرى، وعلى رأسها مشروع "السيل الأزرق"، حيث أدركت القيادتان أن استدامة المصالح الاقتصادية تتطلب تحييد أوراق الضغط الانفصالية التي كادت أن تعصف باستقرار الإقليم وتماسك الدولتين[15].

المبحث الثاني: دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا:

اولا دوافع روسيا -بالنسبة لروسيا، لم تكن العلاقة مع تركيا بعد عام 1991 مجرد تبادل تجاري، بل كانت ضرورة استراتيجية وجيوسياسية لإعادة تموضع موسكو في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي، تتمثل الاستراتيجية الروسية في تحويل تركيا إلى "مركز إقليمي للطاقة" (Energy Hub) كخيار بديل وحتمي لتجاوز المعضلات الجيوسياسية التي فرضها الصراع مع دول العبور التقليدية، وتحديداً أوكرانيا وبولندا، فمن خلال مد خطوط أنابيب عملاقة عبر قاع البحر الأسود مثل "بلو ستريم" و"ترك ستريم"، تمكنت موسكو من تأمين وصول إمدادات الغاز مباشرة إلى جنوب وشرق أوروبا دون المرور بأراضٍ معادية، مما يمنحها ميزة مزدوجة تتمثل في تقليل مخاطر انقطاع الإمدادات وزيادة قدرتها على المناورة السياسية مع الاتحاد الأوروبي عبر استخدام الورقة التركية كشريك "موثوق" وأكثر استقراراً، وهو ما ينسجم مع الطموح التركي في التحول إلى ممر إلزامي للطاقة العالمية، مما يخلق حالة من "الاعتماد المتبادل المعقد" الذي يعزز نفوذ روسيا في حوض البحر المتوسط ويجعل من الصعب على الدول الأوروبية الاستغناء الكامل عن الطاقة الروسية رغم العقوبات والضغوط الدولية[16].

- كما تمثل السيطرة على مضائق البوسفور والدردنيل بالنسبة لروسيا ركيزة أساسية لأمنها القومي والاقتصادي، حيث تُعد هذه الممرات المائية المنفذ الوحيد والحيوي الذي يربط أسطولها في البحر الأسود بالمياه الدافئة في البحر المتوسط ومن ثم بالأسواق العالمية؛ وبناءً على ذلك، ترى موسكو في تطوير علاقة استراتيجية واقتصادية وطيدة مع أنقرة "صمام أمان" يضمن استمرارية تدفق صادراتها من الطاقة والحبوب، وتجنب أي سيناريوهات لغلق المضائق بموجب اتفاقية "مونترو" التي تمنح تركيا سلطة تنظيم مرور السفن الحربية والتجارية، وهو ما يحول العلاقة من مجرد تبادل تجاري إلى "اعتماد متبادل" يقي روسيا من مخاطر العزلة الجغرافية والسياسية التي قد تفرضها الأزمات الدولية، ويجعل من استقرار الجبهة التركية ضرورة لا غنى عنها لاستقرار الاقتصاد الروسي والحفاظ على نفوذه الجيوسياسي في المنطقة[17].

- استخدمت روسيا علاقتها الاستراتيجية مع تركيا كأداة حيوية لكسر طوق العزلة الدولية المفروض عليها، خاصة في أعقاب أزمة القرم عام 2014 والعمليات العسكرية في أوكرانيا عام 2022، حيث تحولت أنقرة إلى "رئة اقتصادية" ومنصة لوجستية وتجارية رئيسية سمحت لموسكو بالالتفاف على العقوبات الغربية الصارمة عبر استيراد السلع الحيوية والتكنولوجيا من خلال موانئها؛ ولم يقتصر الأمر على التجارة العابرة، بل عمدت موسكو إلى سياسة "توطين الاستثمارات" في قطاعات استراتيجية حساسة داخل الأراضي التركية، وأبرزها مشروع محطة "آق قويو" النووية الذي تبلغ تكلفته مليارات الدولارات، وذلك بهدف خلق شبكة معقدة من المصالح الروسية الدائمة داخل دولة محورية في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما جعل من الصعب بمكان على العواصم الغربية عزل روسيا كلياً دون الإضرار

[14] حنان تمام سرور ، المشكلة الشيشانية اصولها وافاقها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، القاهرة ، نيسان ، 1995 ، ص48
[15] سعد عبد المجيد ، " اهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ، القاهرة ، تشرين الأول ، 1991،ص188
[16] وحيد إنعام غلام تركيا وروسيا : التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، د.ت. ص56
[17] نورهان الشيخ،، العلاقات الروسية التركية :من الصدام إلى الشراكة البراغماتية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة ، 2017،ص.145-142

بمصالح شريك أطلسي، وهو ما منح موسكو هامشاً واسعاً للمناورة الجيوسياسية والاقتصادية في وجه الضغوط الخارجية[18].

ثانيا : دوافع تركيا : - بالنسبة لتركيا فقد تبنت تركيا بعد الحرب الباردة سياسة خارجية قائمة على "تعدد الأبعاد"، حيث لم يعد ينظر إلى روسيا كتهديد سوفيتي بل كفرصة اقتصادية كبرى لسد الفجوات التنموية في الداخل التركي، إذ يعد تأمين إمدادات الطاقة الروسية الركيزة الأساسية في استراتيجية التنمية الاقتصادية التركية، حيث تفتقر تركيا إلى الموارد الهيدروكربونية المحلية وتعتمد بنسبة تتجاوز 90% على الاستيراد لتلبية احتياجاتها المتزايدة، وهو ما جعل من الحصول على الغاز الروسي بأسعار تنافسية وتدفقات مستقرة دافعاً وجودياً لتشغيل قطاعها الصناعي الضخم ومحطات توليد الكهرباء التي تغذي المدن الكبرى، وقد تبلور هذا الدافع من خلال إنشاء مشاريع عملاقة مثل خطي "بلو ستريم" و"ترك ستريم" عبر البحر الأسود، والتي لم تضمن فقط تدفق الطاقة بعيداً عن تقلبات ممرات العبور التقليدية، بل عززت أيضاً من القدرة التنافسية للمنتجات التركية في الأسواق العالمية بفضل خفض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالطاقة، مما حول العلاقة مع موسكو من مجرد شراكة تجارية إلى تبعية متبادلة معقدة تسعى فيها أنقرة لتحويل موقعها الجغرافي إلى "مركز إقليمي" لتخزين وإعادة تصدير الغاز نحو القارة الأوروبية، بما يخدم طموحاتها في التحول إلى قوة اقتصادية إقليمية مستقلة [19].

كما شكلت حاجة الشركات التركية للبحث عن أسواق ناشئة وبديلة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي خلال عقد التسعينيات وبداية الألفية دافعاً اقتصادياً جوهرياً لتعميق الروابط مع موسكو، حيث نجحت شركات المقاولات التركية في تنفيذ ما يشبه "الغزو السلمي" لقطاع الإنشاءات الروسي الذي كان يمر بمرحلة إعادة هيكلة شاملة لبنيته التحتية بعد الانهيار السوفيتي، مما أسفر عن تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى بمليارات الدولارات شملت مجمعات سكنية ومراكز تجارية ومطارات دولية[20].

وتزامن هذا التمدد العمراني مع تحول روسيا إلى المستهلك الأول والحيوي لقطاع الإنتاج الزراعي التركي، وخاصة الفواكه والخضروات، وهو ما وفر شريان حياة لملايين المزارعين في مناطق الأناضول وضمن استقرار قطاع الصادرات الغذائية التركية، لتصبح هذه العلاقة التبادلية—القائمة على الخبرات الإنشائية التركية مقابل الموارد والسوق الاستهلاكية الروسية—حجر الزاوية في بناء شراكة براغماتية متينة تتجاوز الأبعاد السياسية التقليدية وتخدم أهداف التنمية المستدامة في كلا البلدين[21].

ويمثل قطاع السياحة أحد أهم الركائز الاقتصادية التي دفعت أنقرة نحو تعميق علاقتها مع موسكو، حيث تحولت تركيا إلى الوجهة الأولى والمفضلة للسياح الروس الذين يتدفقون بالملايين سنوياً (لاسيما إلى سواحل أنطاليا وبحر إيجة)، مما جعل من هذا القطاع "رئة مالية" حيوية تساهم بشكل مباشر في ضخ مليارات الدولارات من العملة الصعبة في الشرايين الاقتصادية التركية؛ وتتجلى أهمية هذا الدافع في كونه أداة استراتيجية لمواجهة عجز الحساب الجاري التركي وتوفير فرص عمل واسعة في قطاع الخدمات، مما خلق نوعاً من "الارتباط الشعبي والخدمي" العابر للسياسة، حيث تدرك الإدارة التركية أن أي اضطراب في العلاقات مع روسيا قد يؤدي إلى خسائر فادحة في هذا القطاع الحيوي، وهو ما عزز من نهج البراغماتية التركية في الحفاظ على تدفق السياح الروس كضمانة للاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستدام بعيداً عن تقلبات المحاور الدولية[22].

---

[18] عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر، (2015) ص9 ، 10 ،11، 12

[19] عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"،ص 12 -10

[20] الشيخ، نورهان، محرر .العلاقات الروسية التركية :من الصدام إلى الشراكة البراغماتية .ط .1 .القاهرة :المركز العربي للبحوث والدراسات،2017. ، ص57

[21] Journal Articles: Aktürk, Şener. "Turkish–Russian Relations after the Cold War (1992–2002)." Turkish Studies 7, no. 3 (2006):p 337-364.

[22] ، معمر فيصل.خولي ، العلاقات التركية الروسية :من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014. ،ص30

المبحث الثالث : انتقال العلاقات التركية الروسية من طور التنافس إلى طور الارتباط الاستراتيجي:

-1مشروع "السيل الأزرق" (Blue Stream):

يُعتبر مشروع "السيل الأزرق" (Blue Stream)[23]، الذي دخل حيز التشغيل الفعلي عام 2003، نقطة التحول الجوهري التي نقلت العلاقات الروسية التركية من طور التوجس التاريخي إلى فضاء "الارتباط الاستراتيجي العضوي"،إن مشروع 'السيل الأزرق' لم يكن مجرد أنابيب لضخ الغاز، بل كان في جوهره أداة لإعادة صياغة التوجهات السياسية التركية فالحاجة الماسة للطاقة دفعت أنقرة إلى انتهاج سياسة 'الواقعية الهادئة' مع موسكو، وهو ما انعكس بشكل واضح في تراجع حدة الدعم التركي الرسمي للحركات الانفصالية في القوقاز، وتحديداً في الشيشان، مقابل ضمان أمن الطاقة الوطني[24].

إذ نجح هذا المشروع في تذليل العقبات الجغرافية والسياسية المعقدة عبر مد خط أنابيب في أعماق البحر الأسود وصلت إلى 2150 متراً تحت سطح الماء، وهو ما مثّل ثورة في هندسة الطاقة آنذاك. ومن الناحية الجيوسياسية، أرسى هذا الخط قواعد "الاعتماد المتبادل المعقد"؛ إذ تحولت روسيا بموجبه إلى المورد الرئيسي للطاقة في تركيا بنسبة تجاوزت 60%، مما جعل الاستقرار الصناعي والأمن السلمي التركي مرتهناً بانتظام تدفقات الغاز الروسي[25].

هذا الارتهان الطاقوي فرض على صانع القرار في أنقرة تبني استراتيجية "تحييد الأزمات"، حيث تم تجميد الملفات السياسية الشائكة—وعلى رأسها الملف الشيشاني—وتغليب لغة المصالح الاقتصادية الكبرى، لضمان استمرارية الإمدادات التي أصبحت العمود الفقري للاقتصاد التركي الصاعد، محولةً بذلك التنافس الجيوسياسي التقليدي في القوقاز إلى شراكة حيوية لا غنى عنها للطرفين[26].

2- مشروع "السيل التركي" (TurkStream):

يُعد مشروع "السيل التركي" (TurkStream)، الذي دخل حيز الخدمة رسمياً عام 2020، التطور الجيوسياسي الأبرز الذي أعاد صياغة موازين القوى في سوق الطاقة بين أوراسيا وأوروبا؛ إذ صُمم هذا المشروع ليكون البديل الاستراتيجي الأمثل للمسارات التقليدية التي كانت تعبر أوكرانيا وشرق أوروبا، مما جنّب الطرفين الروسي والتركي مخاطر النزاعات الجيوسياسية في تلك المنطقة. وبموجب هذا المشروع، طرأ تحول جوهري على الدور الوظيفي لتركيا، حيث لم تعد مجرد سوق استهلاكية للغاز الروسي، بل ارتقيت لتصبح "دولة عبور" (Transit Country) ومركزيّة حيوية تتدفق عبرها الإمدادات نحو دول جنوب وشرق القارة الأوروبية، مثل بلغاريا وصربيا والمجر[27].

وقد حقق هذا التحول مكاسب استراتيجية مزدوجة؛ فمن جهة، ثبّتت تركيا مكانتها كـ "صمام أمان" وممر إلزامي للطاقة الأوروبية، مما منحها أوراق ضغط دبلوماسية قوية في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، عزز المشروع من ارتهان روسيا الاستراتيجي لتركيا بوصفها المنفذ الوحيد الآمن والموثوق لمبيعاتها الغازية بعيداً عن بؤر التوتر في أوروبا الشرقية، وهو ما حوّل قطاع الطاقة من مجرد تبادل تجاري إلى "ضمانة أمنية" تفرض

---

[23]مشروع السيل الأزرق :هو مشروع استراتيجي لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، تم افتتاحه رسمياً في فبراير .2003 يُعد هذا المشروع علامة فارقة في الهندسة الطاقوية، حيث تطلب تكنولوجيا متقدمة لمد الأنابيب على أعماق تزيد عن 2100متر .من الناحية الجيوسياسية، مَثَّل المشروع بداية مرحلة" الاعتماد المتبادل "بين أنقرة وموسكو؛ إذ حوّل تركيا إلى مستهلك رئيسي للغاز الروسي، مما أدى إلى تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية التاريخية، وساهم في تحييد ملفات ساخنة مثل الأزمة الشيشانية لضمان استقرار إمدادات الطاقة.للمزيد ينظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، 2004، ص199

[24]المصدر نفسه ، ص199

[25]عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا : علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ، 2015، ص5

[26]باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية :من التأزم إلى التنسيق الضروري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ،2016 ، ص16

[27]سعيد عقيل،" أمن الطاقة في الاستراتيجية التركية :مشروع السيل التركي نموذجاً"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد 38 (2018)، ص.150 .

على موسكو وأنقرة الحفاظ على استقرار علاقاتهما الاقتصادية و السياسية وتجاوز الخلافات الإقليمية في ملفات أخرى[28].

تُظهر المؤشرات الإحصائية للفترة (2022-2025) تحولاً استراتيجياً في هيكلية الاعتماد المتبادل بين أنقرة وموسكو، حيث بات قطاع الطاقة والمحروقات (HS 27) يشكل العمود الفقري لهذا التعاون بنسبة هيمنة تراوحت بين 60% إلى 70% من إجمالي الواردات التركية من روسيا. ولا يقتصر هذا الاعتماد على سد الاحتياجات المحلية فحسب، بل يتعداه إلى دور وظيفي جديد لتركيا كمركز إعادة تصدير (export Hub-Re).

أما بالنسبة للبترول فتشير البيانات الصادرة عن مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف إلى أن المصافي الوطنية الكبرى مثل (STAR) و(Tüpraş) استثمرت بذكاء في فجوة الحسومات السعرية التي فرضتها العقوبات الغربية على الخام الروسي، والتي وصلت إلى 20 دولاراً للبرميل في بعض الفترات. هذا الهامش السعري لم يساهم فقط في خفض فاتورة الطاقة التركية، بل مكن الاقتصاد التركي من تحقيق مكاسب تجارية عبر تصدير مشتقات نفطية لأوروبا والولايات المتحدة تجاوزت قيمتها 2.6 مليار يورو في النصف الأول من عام 2024 وحده. وهذا التحليل يؤكد أن تركيا نجحت في تحويل الضغوط الجيوسياسية إلى فرصة اقتصادية، مما جعلها حلقة وصل حيوية وغير قابلة للاستبدال في سوق الطاقة العالمي الحالي[29]."

جدول: تطور حجم التبادل التجاري في قطاع الطاقة بين روسيا وتركيا (1990 - 2025)[30]

الفترة الزمنية	تقدير حجم واردات الطاقة (سنوياً)	أهم معالم المرحلة	ملاحظات استراتيجية
1990- 1999	1 - 4مليار دولار	مرحلة التأسيس بعد تفكك الاتحاد السوفيتي	الاعتماد على خط أنابيب الغاز عبر البلقان (أوكرانيا).
2000- 2010	10- 20مليار دولار	تدشين خط "البث الأزرق" (Blue\$tream) عام 2003	طفرة في استهلاك الغاز الطبيعي الروسي في الصناعة التركية.
2011- 2020	20- 25 مليار د ولار	مرحلة الذروة التاريخية (نتيجة ارتفاع الأسعار عالمياً).	قفزت الواردات التركية من روسيا إلى 58.8 مليار دولار في 2022.
2023- 2024	40- 44مليار دولار	استقرار الإمدادات رغم العقوبات الدولية.	تركيا تصبح المشتري الأول للمشتقات النفطية الروسية عالمياً.

ومن المرتكزات الاخرى العلاقات الاقتصادية بين البلدين بناء محطة أكويو فلم يقتصر الاعتماد المتبادل بين الطرفين على تدفقات الطاقة التقليدية، بل يمتد ليشمل الطاقة النووية عبر مشروع محطة أكويو النووية. هذا المشروع، الذي

[28] Vitaly Naumkin, The Middle East: The New Great Game, Russia Direct Monthly Memo, No. 2, September 2013, pp. 2-3

[29] Levi, I., & Vladimirov, M. (2024). The “Turkish Shield”: How Russia exports its oil to the EU via Turkey. Centre for Research on Energy and Clean Air (CREA); Center for the Study of Democracy (CSD).2024. p8,

[30] من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات(Levi & Vladimirov, 2024) :، تقرير"The Turkish Shield" ، ص.12-4

تبلغ تكلفته نحو 20 مليار دولار وتموله وتنفذه شركة 'روساتوم' الروسية، يمثل قفزة نوعية في ترسيخ النفوذ الروسي داخل البنية التحتية الحرجة لتركيا[31].

ومن الناحية التحليلية، فإن 'أكويو' تخلق حالة من الاعتماد التقني والمالي تمتد لـ 60 عاماً القادمة (العمر التشغيلي للمحطة)، إذ تضمن روسيا سوقاً طويلة الأمد لتقنياتها ووقودها النووي، بينما تحصل تركيا على مصدر مستقر للطاقة يغطي حوالي 10% من احتياجاتها المحلية من الكهرباء عند اكتمال مفاعلاتها الأربعة بحلول عام 2028. وبذلك، تتحول العلاقة من مجرد 'بائع ومشترٍ' للنفط والغاز إلى 'شراكة عضوية' تجعل من الصعب على صانع القرار التركي الانفكاك عن المصالح الروسية دون تعريض أمن الطاقة القومي للخطر[32]."

و بينما يوفر النفط والغاز الروسي لتركيا سيولة مالية ومزايا تجارية آنية (عبر إعادة التصدير)، توفر محطة أكويو لروسيا عقدة ربط جيوسياسية دائمة، مما يجعل التوازن التركي بين الناتو وروسيا ليس مجرد خيار سياسي، بل ضرورة تقنية واقتصادية فرضتها الالتزامات الطاقة."

3- في المجال التجاري:

تُصنف العلاقات الاقتصادية الروسية-التركية كنموذج للشراكة الاستراتيجية المتنامية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد شكّل تأسيس مجلس الأعمال الروسي-التركي عام 2004 نقطة تحول مؤسسية ساهمت في تعزيز الروابط التجارية المباشرة بين قطاعات الأعمال في كلا البلدين، وتشير المؤشرات الإحصائية لتلك الفترة إلى طفرة ملموسة في تدفقات رؤوس الأموال؛ حيث استهلت الاستثمارات الروسية المباشرة في تركيا عام 2004 بنحو 755 مليون دولار[33].

بينما شهدت معدلات التبادل التجاري نمواً مطرداً، إذ قفزت من 11 مليار دولار في نهاية عام 2004 لتصل إلى 34 مليار دولار بحلول عام 2005، مما يعكس تسارع وتيرة التكامل الأسواقي. وفي المقابل، تعزز الحضور الاستثماري التركي في السوق الروسية ليبلغ نحو 7 مليارات دولار عام 2008، حيث تركزت تلك الاستثمارات بشكل هيكلي في قطاع الإنشاءات والمقاولات، الذي مثّل القاطرة الرئيسيةللصادرات الخدمية التركية نحو روسيا[34]،

ومع الخلافات الدبلوماسية التي تظهر بين الحين والآخر بين الطرفين، ولاسيما على خلفية الأزمة السورية ، فقد استمرت العلاقات الاقتصادية بالتطور بحيث وصل حجم المعاملات الاقتصادية بين البلدين إلى 100 مليار دولار عام 2015، وارتفع حجم الواردات التركية من روسيا عام 2018 ليصل إلى 18.6 مليار دولار،[35] ووصل حجم الصادرات التركية لروسيا ما يقارب من 3.4 مليار دولار للعام نفسه ، وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن التعاون الاستراتيجي القائم بين روسيا وتركيا ضمن للمنتجات الزراعية التركية سوقاً مهمة بحجم روسيا التي يبلغ عدد سكانها 146 مليون نسمة، بينما ستقلل زيادة عرض هذه المنتجات في روسيا من مخاطر التضخم للسلع الاستهلاكية التي واجهتها روسيا منذ دخولها حرب العقوبات الاقتصادية مع الغرب في صيف عام 2014. فمنذ الرد الروسي على العقوبات الغربية بحظر استيراد المواد الغذائية من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واجهت روسيا أعلى معدلات تضخم منذ سنوات، فقد بلغت نسبة التضخم 11.4% في عام 2014 ، و 12.9% في عام 2015، و مثّل

[31] جريدة العرب، الأخطار الأمنية والتوترات الدولية تحيط بمشروع الطاقة النووية التركي، السنة 48، العدد 13551، الإثنين ، 21/ 7/ 2025،ص6

[32] الوكالة الدولية للطاقة الذرية - (IAEA) تقارير حالة القوى النووية.(Country Nuclear Power Profiles: Turkey) ،ص 4 -3

[33] عبد الحق حجاب، العلاقات التركية - الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002 2017 ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ، 2017، ص39

[34] المصدر نفسه ، ص 40 -39

[35] مثنى فائق مرعي عبد العليم فاضل وادي العلاقات الروسية - التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرقالأوسط دراسة في التأثير والتأثر"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11 ، د . ت ص .122

الاعتماد على الصادرات الزراعية التركية أداة استراتيجية لكبح جماح التضخم وضمان استقرار الأمن الغذائي الروسي، مما جعل تركيا بديلاً جغرافياً واقتصادياً لا غنى عنه في ظل الانغلاق التجاري الروسي تجاه الغرب [36] .

4- قطاع السياحة:

يُعد القطاع السياحي الركيزة الأساسية لتجارة الخدمات بين أنقرة وموسكو، والمصدر الرئيس لتدفقات العملة الصعبة التي تساهم في تقليص عجز الميزان التجاري التركي الناتج عن واردات الطاقة. فقد تطورت السياحة الوافدة من روسيا لتصبح ظاهرة بنيوية في الاقتصاد التركي، حيث تتبوأ روسيا باستمرار المركز الأول كأكبر سوق مُصدر للسياح نحو الوجهات التركية.وتشير البيانات التحليلية إلى أن هذا التعاون يعتمد على 'الميزة التنافسية' التي توفرها تركيا من حيث القرب الجغرافي، وسهولة إجراءات التأشيرات، وجودة الخدمات الفندقية بأسعار تنافسية مقارنة بالوجهات الأوروبية. ولم يقتصر تأثير هذا القطاع على الجانب الاقتصادي المباشر، بل امتد ليشمل الاستثمارات العقارية؛ حيث تصدر المواطنون الروس قائمة الأجانب الأكثر شراءً للعقارات في تركيا خلال عامي 2023 و2024، مما خلق حالة من 'التشابك الاجتماعي-الاقتصادي' العابر للحدود. ورغم الحساسية الجيوسياسية، أثبت القطاع السياحي قدرة فائقة على الصمود (Resilience)، حيث استمرت التدفقات السياحية الروسية بمعدلات مرتفعة تجاوزت 6.3 مليون سائح سنوياً، مما يعكس عمق الاعتماد المتبادل في قطاع الخدمات.

نجد مما سبق العلاقات الاقتصادية التركية-الروسية قد تطورت لتشكل نموذجاً فريداً من 'الاعتماد المتبادل المعقد'، حيث تداخلت المصالح الحيوية للبلدين بشكل بنيوي تجاوز حدود التبادل التجاري التقليدي؛ فبينما يمثل قطاع الطاقة حجر الزاوية في هذه العلاقة عبر الهيمنة الروسية على واردات الوقود المعدني ($HS\ 27$) ومشروع محطة 'أكويو' النووية الذي يكرس تعاوناً تقنياً يمتد لعقود، تعمل القطاعات الأخرى كصمامات أمان اقتصادية واجتماعية متبادلة. إذ تساهم التدفقات السياحية الروسية الكثيفة وعقود الإنشاءات الضخمة التي تنفذها الشركات التركية في موازنة العجز التجاري وتنشيط سوق الخدمات، بالتوازي مع دور القطاع الزراعي التركي في تأمين سلة الغذاء الروسية وكبح جماح التضخم الناتج عن العقوبات الغربية. إن هذا التشابك الهيكلي، الذي عززته الأطر المؤسسية منذ تأسيس مجلس الأعمال عام 2004 وصولاً إلى التفاهمات الراهنة في 2024-2025، قد خلق حالة من 'البراغماتية الاضطرارية' التي تجبر صانع القرار في كلا البلدين على تحييد الخلافات السياسية لصالح استمرارية الشراكة الاقتصادية، مما جعل هذا التحالف الاقتصادي محوراً استراتيجياً غير قابل للتفكيك بسهولة في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة بمنطقة أوراسيا[37]."

الخاتمة:

في الختام، يتبين أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا بعد الحرب الباردة قد تجاوزت الأطر التقليدية للتبادل التجاري، لتستقر ضمن نموذج فريد من "الشراكة البراغماتية" القائمة على الاعتماد المتبادل والمعقد. لقد أثبتت الدراسة أن الدوافع الاقتصادية، المتمثلة في أمن الطاقة الروسي، والبحث التركي عن أسواق استهلاكية ومنافذ للاستثمار الإنشائي، والروابط السياحية المتجذرة، كانت هي "صمام الأمان" الذي منع انهيار العلاقات السياسية في لحظات التأزم الجيوسياسي و إن تحول تركيا إلى جسر طاقة حيوي لروسيا نحو أوروبا، في مقابل سعي أنقرة لتحقيق استقلال استراتيجي وتنويع بدائلها التكنولوجية والنووية، يعكس رغبة الطرفين في بناء قطب إقليمي يتكيف مع متغيرات النظام الدولي. ومع ذلك، تبقى هذه العلاقة محكومة بجدلية "التعاون والتنافس ، فبينما ينجح الطرفان في "فصل الملفات" الاقتصادية عن الخلافات السياسية، تظل التوازنات الإقليمية وضغوط القوى الدولية تحديات مستمرة أمام استدامة هذا النمو. وبناءً عليه، فإن مستقبل هذه العلاقات سيتوقف بشكل كبير على قدرة البلدين على الموازنة بين احتياجاتهما الاقتصادية الوجودية وبين التزاماتهما الجيوسياسية المتعارضة في مناطق النفوذ المشترك.

---

[36] شاناز حكيم محمد وديلان غفور صالح تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال المدة (1989) (2015)كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، (2017) ص184

[37] Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, "Turkey and Russia: Between Pressure and Cooperation," Turkish Policy Quarterly 15, no. 1 (2016): 52.

نتائج للبحث:

توصل البحث إلى أن الطرفين نجحا في ابتكار نموذج فريد يعتمد على "فصل الملفات" (Compartmentalization)؛ حيث استمرت المشاريع الكبرى (مثل خطوط الغاز والمفاعل النووي) في العمل والنمو حتى في ذروة الأزمات السياسية والعسكرية (كما في سوريا وليبيا وأزمة إسقاط الطائرة 2015)، مما يثبت أن الاقتصاد أصبح هو القائد الفعلي للسياسة بين البلدين.

و بين البحث وجود حالة من الاعتماد المتبادل، لكنها تميل لصالح روسيا في كفتي الطاقة والأمن الغذائي؛ فتركيا تعتمد بشكل بنيوي على الغاز والقمح الروسي، بينما تعتمد روسيا على تركيا كمنفذ لوجستي وسياحي وجسر للالتفاف على العقوبات. هذا التوازن جعل تركيا حذرة جداً في اتخاذ أي مواقف عدائية صريحة تجاه موسكو.

و أثبتت النتائج أن التعاون مع روسيا لم يكن مجرد استيراد للوقود، بل نقل تركيا من "دولة عبور" إلى "مركز توزيع" للغاز الروسي نحو جنوب وشرق أوروبا عبر مشروع "ترك ستريم"، مما منح أنقرة ثقلاً جيوسياسياً جديداً أمام الاتحاد الأوروبي

المصادر والمراجع المستخدمة في البحث:

1. باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية :من التأزم إلى التنسيق الضروري ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ،2016 ،
2. .محررو مجلة تايم، ميخائيل جورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة قدمها ستروب تالبوت .دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر .، دمشق،1990،
3. الحاج جاسم، باسل، العلاقات الروسية-التركية: من التأزم إلى التنسيق الضروري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2016،.
4. جراهان فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2009،
5. سعد عبد المجيد ، " اهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز . " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٨ ، القاهرة ، تشرين الأول، 1991، ،
6. حنان تمام سرور ، المشكلة الشيشانية اصولها وافاقها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، القاهرة ، نيسان ، 1995 ،
7. سعد عبد المجيد ، " اهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ، القاهرة ، تشرين الأول ، 1991،
8. وحيد إنعام غلام تركيا وروسيا : التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، د.ت.
9. نورهان الشيخ،، العلاقات الروسية التركية :من الصدام إلى الشراكة البراغماتية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة ،2017
10. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر،2015
11. معمر فيصل.خولي ، العلاقات التركية الروسية :من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،.2014 ،
12. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، 2004،
13. باسل الحاج جاسم، العلاقات الروسية-التركية :من التأزم إلى التنسيق الضروري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ،2016 ،
14. سعيد عقيل،" أمن الطاقة في الاستراتيجية التركية :مشروع السيل التركي نموذجاً"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد(2018) 38 ،

15.عبد الحق حجاب، العلاقات التركية - الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2017 2002 ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ، 2017،
16.مثنى فائق مرعي عبد العليم فاضل وادي العلاقات الروسية - التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرقالأوسط دراسة في التأثير والتأثر"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11 ، د . ت
17.شاناز حكيم محمد وديلان غفور صالح تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال المدة) (2015) (1989) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، (2017)

1- Zubok, Valdislav M... Collapse the fall of the Soviet Union. Yale university press, New Haven. 1921

2- Govella, Kristi. Aggaewal, Vindo K. (2012). Responding to a Resurgent Russia: Russian Policy and Responses from the European Union and the United States. Springer publishers. New York.2012.

3- Gunay, Cengiz in Daniel S. Hamilton and Kristina Spohr. Exiting the Cold War. Entering a New World. Transatlantic Leadership Network. Washington. D.C. 2019.

4- Seker, Burak Sakir. (2023). Turkish Russian relations from the cold war to 2002. as the beginning of current relation. The academic elegance Journal. vol. 11. No. 24.2023.

5- Goksel, Nigar. (2005). Turkey and democratization in the middle east a top exclusive interview with Suleyman Demeril. Turkish policy quarterly. vol 4. No.4. 2005,

6- Journal Articles: Aktürk, Şener. "Turkish–Russian Relations after the Cold War (1992–2002)." Turkish Studies 7, no. 3 (2006)

7- Vitaly Naumkin, The Middle East: The New Great Game, Russia Direct Monthly Memo, No. 2, September 2013,

8- Levi, I., & Vladimirov, M. (2024). The “Turkish Shield”: How Russia exports its oil to the EU via Turkey. Centre for Research on Energy and Clean Air (CREA); Center for the Study of Democracy (CSD).2024

9- Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, "Turkey and Russia: Between Pressure and Cooperation," Turkish Policy Quarterly 15, no. 1 (2016):